



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير إحصائي حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال الربع الثالث من العام الحالي 2016
الفترة من 1 يوليو حتى 30 سبتمبر

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارةً والانحسار تارةً أخرى على مدى السنوات الماضية من عمر السلطة، وخضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختفت بعض أشكالها تماماً في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

وبعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، انحسرت بعض المظاهر كاستخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في وقوع عدد كبير من حالات الوفاة، وتهجر أعداداً من السكان عن منازلهم وتلحق دماراً كبيراً بها، جراء عمليات الانتقام -التي عادة ما تحدث في حالات القتل -كإحراق منازل المتهمين بالقتل ومنازل عائلاتهم الممتدة. هذا واتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذة باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي تزايدت خلال هذه الفترة ومن بينها التجاوزات التي ترتكب من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي، وبرز بشكل جلي أعمال إطلاق النار وسوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية الناتجة عن أعمال أو في مواقع التدريب أو جراء العبث بالأجسام المشبوهة.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال ما يقوم به من عمل إلى توفير معلومات إحصائية من خلال التقارير الربعية إلى تسليط الضوء على الحوادث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها والوعي بخطورتها.

وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع. حيث حالت تلك الأجهزة دون انعقاد عدة أنشطة، واعتقلت وأوقفت عدداً من الشبان والصحفيين، بل وتعاضت عن منع مجموعات من المواطنين لمواطنين آخرين من الحصول على حقوقهم.

ويبرز التقرير أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، أو غيرها من الاعتداءات، وفي مقدمتها القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، الأمر الذي بات يهدد أمن المواطنين ويثير شعوراً عاماً بالقلق من تصاعد الفلتان الأمني في ظل غياب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم.

حصيلة الضحايا وتوزيعها على الأحداث:

يورد الجدول أنواع الأحداث المختلفة التي تندرج تحت إطار الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، وفيما بعد يتعرض لأنواع الأحداث المختلفة ارتباطاً بخلفياتها. وحتى لا يلتبس الأمر على المهتمين يوضح التقرير ما قد يثير لبساً، فمثلاً تحت عنوان أعمال القتل لا يورد التقرير كل الضحايا الذين قتلوا بسبب مظاهر غياب سيادة القانون بل ينحصر في إيراد أعمال القتل التي كانت هي بنفسها الحدث، حيث أن هناك أعمال قتل ارتكبت ولكن كان القتل فيها نتيجة لشكل آخر من الأحداث فمثلاً قد يقتل أحد أثناء مشاجرة عائلية فيكون نوع الحدث مشاجرة، أما خلفية المشاجرة فقد تكون متنوعة. أما القتل كحدث فقد يكون على خلفية ثأر أو مشاجرة سابقة ألحقت أضراراً أو إصابات في أفراد عائلة فينتقم أحدهم بقتل أحد أفراد العائلة الأخرى. عليه فإن العناوين التفصيلية اللاحقة تشير إلى نوع الحدث وفقاً لتصنيف مركز الميزان، فيما الجدول يفصل الخلفيات التي تقف وراء هذا الحدث.

جدول يوضح حالات الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، خلال الربع الثالث من العام 2016

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
اعمال القتل والشجارات العائلية وسوء استخدام السلاح									
شجار العائلية والأعمال الثأرية	6	3	11	0	2	0	0	0	0
قتل	5	5	1	0	0	2	0	0	0
إطلاق النار وسوء استخدام السلاح	11	2	18	0	4	0	2	0	0
الانفجارات الداخلية والاعمال الانتقامية									
انفجارات داخلية وأعمال تخريب الممتلكات	1	0	1	0	0	0	0	0	0
الاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة									
اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم	5	0	2	0	0	0	0	0	0
الحرقات العامة والخاصة									

0	0	0	0	0	0	0	0	6	اعتداء على الصحفيين ⁽¹⁾
0	0	0	0	0	0	0	0	1	حرية التنقل
أخرى									
0	0	0	0	1	0	42	5	15	ضحايا الأنفاق
0	0	2	2	7	0	75	15	51	المجموع

جدول يوضح الضحايا خلال الربع الثالث من العام 2016

الفترة	قتلى	جرحي	قتلى أطفال	جرحي أطفال	قتلى نساء	جرحي نساء
شهر يوليو	8	21	0	5	1	1
شهر أغسطس	6	15	0	0	1	0
شهر سبتمبر	1	39	0	2	0	1
المجموع	15	75	0	7	2	2

الشجارات العائلية والأفعال الثأرية:

حافظت الشجارات العائلية على حضورها كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، بالرغم من انحسارها النسبي كما أشار التقرير آنفاً، وعاد استخدام السلاح وأعمال الثأر والانتقام في الشجارات العائلية لتظهر من جديد وإن بدرجة أقل حدة واتساعاً مما كانت عليه في سنوات ما قبل حزيران 2007. ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان لحقوق الانسان، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (6) شجارات، قتل فيها (3) مواطنين، وأصيب (11) آخرين من بينهم طفلين ، وفي حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحي	قتلى أطفال	جرحي أطفال
--------------	-------------	------	------	------------	------------

¹ جرى اعتقال اثنين من الصحفيين خلال الفترة التي يغطيها التقرير على خلفية حرية الرأي والتعبير

2	0	11	3	6	شجار عائلي
2	0	11	3	6	المجموع

أعمال قتل:

تنوعت عمليات القتل المباشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما بين جرائم قتل على خلفيات لها علاقة بالشجارات داخل العائلة، أو أعمال الثأر، وخلال عمليات السطو والسلب... الخ. يذكر أن القتلى من ضحايا أنماط أخرى لا يرد ذكرهم في هذا الموضع، الذي ينحصر في تصنيف نوع الحدث على أنه قتل، أي أن فعل القتل هو الحدث وليس عرضاً لأحداث أخرى.

هذا وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير (5) حوادث، قتل خلالها (5) مواطن، بينهم (2) نساء في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحي	قتلى أطفال	جرحي أطفال	قتلى نساء
تدريب	1	1	0	0	0	0
نزاع على ملكية	1	1	1	0	0	0
شرف	1	1	0	0	0	1
سلب بالإكراه	1	1	0	0	0	1
ظروف غامضة	1	1	0	0	0	0
المجموع	5	5	1	0	0	2

إطلاق النار وسوء استخدام السلاح:

أسهمت ظاهرة انتشار وسوء استخدام الأسلحة النارية في قطاع غزة، في ارتفاع عدد ضحايا الفلتان الأمني حيث سجل عدد من الحالات التي أسفرت عن قتلى وإصابات نتيجة العبث بالسلاح وسوء استخدامه، وذلك بعيداً عن كونها جزء من الشجارات العائلية. ووفق رصد وتوثيق مركز الميزان خلال الربع الثالث من العام 2016، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (11) حادثة، قتل فيها (2) مواطنين، وأصيب (18) آخرين من بينهم (4) أطفال و(2) سيدتين في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحي	جرحي أطفال	جرحي نساء
إطلاق نار مجهول المصدر	1	0	1	1	0
إطلاق نار في المناسبات	2	0	3	1	0
نار	2	0	2	0	0
تدريب	1	0	1	0	1
شجار عائلي/شخصي	2	1	6	1	1
عبث بالسلح	2	1	1	1	0
خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي	1	0	4	0	0
المجموع	11	2	18	4	2

❖ انفجارات داخلية وأعمال تخريب للممتلكات:

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل أو عدم خبرة في استخدام هذه الأسلحة وتخزينها أو تعجير لسيارات ومدخل منازل سكنية.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحي
عبث بالسلح	1	0	1
المجموع	1	0	1

اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم:

تواصل الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم كأحد مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد المركز، (5) حالات، اسفرت عن اصابة (2) آخرين بجروح.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحي
خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي	4	0	1
ظروف غامضة	1	0	1
المجموع	5	0	2

حرية التنقل:

الحق في حرية الحركة والتنقل والسفر مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الفلسطيني، وكل حالة يحرم فيها مواطن حقه في السفر خارج إطار الإجراءات التي نظمها القانون تمثل تجاوزاً للقانون الفلسطيني الذي يكفل حق الفلسطينيين في حرية الإقامة والسفر والتنقل ولا يفرض أي قيود على حرية التنقل والسفر، إلا تلك التي حددها القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (11) وحصرها بصور أمر قضائي. وقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير منع الأجهزة الأمنية في أكثر من حالة لمواطنين من السفر عبر المعابر الفلسطينية.

خلفية الحادث	عدد الحالات
خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي	1
المجموع	1

الاعتداء على صحفيين:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحفيين والاعتداء عليهم من قبل القائمين على القانون والسلطة أو من أفراد ومواطنين أمام نظر الشرطة ودون تدخلها لحماية الصحفيين. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة (5) حوادث تم فيها الاعتداء على صحفيين، تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو التهديد، ومصادرة المواد الإعلامية، نوردها كما يلي:

نوع الحادث	عدد الحالات	اعتقال	استدعاء	تهديد
اعتداء على الصحفيين	6	2	2	2
المجموع	6	2	2	2

خاتمة

تظهر الجداول المرفق أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل المثال فإن تجاوز المكلفين بإنفاذ القانون للمهام الموكلة إليهم هو أمر خطير، يجب التوقف أمامه من قبل السلطات المختصة، لأنه يمهد الطريق لإضعاف السلطة نفسها قبل أن يشكل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد من جديد.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه يفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يشدد المركز على أهمية احترام حرية عمل المؤسسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عملها وواجباتها المجتمعية. مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها، والتوقف عن استسهال حل الجمعيات ومضايقتها، لما لذلك من آثار سلبية على المجتمع.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لثقة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

انتهى